الأنباء
الخميس 5 ابريل 2018

لمشاهدة الصفحة PDF

حمدان العازمي والحميدي السبيعي

م.عادل الخرافي ومحمد المطير

خليل الصالح وأنس الصالح

عبدالله الرومي ورياض العدساني وصفاء الهاشم

النائب الأول لرئيس الوزراء يعرض برنامج الحكومة الجلسة المقبلة

مبارك الحريص

صالح عاشور على منصة المقرر أثناء مناقشة قانون السجل التجاري

شعيب المويزري

الداخلية لفتح الرخص، وهناك وفود ستذهب مع شركة الدرة لتسهيل أعمالها والأسبوع القادم سنصدر توضيحات لإجراءات الحكومة.

● علي الدقباسي: هذا القانون به شفافية واستخدام للإنترنت، والسجل التجاري متصل بقضايا كل ترخيص يمارس بالكويت ويتصل بالوعود الحكومية، الناس تراقب المشهد بشكل جيد وتتمنى رؤية تحول مختلف بالفعل، وهناك دول تبني جزرا صناعية أو تدفن البحر ليكون هناك مساحة أكبر، نحن حبانا الله بـ 7 جزر «شول» ولم نُحسن استخدامها، هناك جاليات تسيطر على أسواق بأكملها، اذا كانت المشكلة في مجلس الأمة فسنصدر تشريعات لكن القوانين وحدها لا تحل المشكلة، بل نحتاج الى إدارة فاعلة.

الكويت بحاجة الى ادارة رشيدة يقضى فيها على الروتين

الحكومة بوجود النائب الأول صاحب الفكر الاقتصادي جعل الناس متفائلة بها وانا لا أجامل أحدا، نحن نعمل جميعا نحو هدف واحد وهو الله ثم الكويت، لكن للاسف هذه قناعتي نحن ننفخ في جربة مقطوعة، آن الأوان للعمل والعطاء الحقيقي فالكويت اليوم بحاجة الى عطاء وعمل حقيقي.

● مبارك الحجرف: القانون يحسب للمجلس اذا اقر وهو قانون صدر في عام 1959 مع حفنة من القوانين التي صدرت في ذلك الوقت واساس الاقتصاد الكويتي التجارة حتى قبل النفط، القانون لتعديل أمر أساسي وهو السجل الالكتروني وكذلك تخفيف عقوبة الحبس والعقوبات المالية اثرها اكثر من العقوبات التي تقيد الحريات واتحدى الوزارة اذا تستطيع السيطرة على تضمين الرخص لان اكبرها وأسمنها يضمن الرخص ونحتاج لتعديل الكثير من القوانين ومنها قانون الافلاس وكذلك الصناعة وكذلك قانون التأمين ليكون البلد مهيأ ليصبح بلدا تجاريا ومركزا اقتصاديا.

● مبارك الحريص: نشيد بالاساتذة في كلية الحقوق وهم من قاموا على هذا التعديل والقانون وهي خطوة بالاتجاه الصحيح وتطوير العمل التجاري وجعله عملا الكترونيا من اهم التعديلات ولابد من التطبيق السليم لهذا الأمر وأحب أذكر الوزير بمشاكل حصلت مع الكثير ومنهم سعد شرار الختلان الذي يهدد بسحب منشأته الصناعية ونتمنى حسم هذا الأمر.

● خالد الروضان: اللجنة المالية في مجلس الأمة لديها الكثير من المسودات لقانون الافلاس والتأمين ولدينا كذلك في الفترة القادمة سوف نشهر جمعية حماية المستهلك وان شاء الله نحول الكويت لمركز مالي وتجاري.

● صالح عاشور: هناك تعديل من النائب محمد الدلال على المادة العاشرة باضافة بند 9 وهو كالتالي «الاحكام الصادرة بشأن الحراسة القضائية» وهي اضافة مهمة ونوافق كلجنة على هذه الإضافة بمعنى ان الحراسة القضائية لم تكن مشمولة في الاحكام ووافق المجلس على التعديل.

وجرى التصويت نداء بالاسم على المداولة الأولى للسجل التجاري، وجاءت النتيجة كالتالي:

الحضور 41 موافقة 41

موافقة على المداولة الأولى.

● عبدالله الرومي: ليس من الحكمة التصويت على المداولة الثانية حتى لا نقع في خطأ.

● صلاح خورشيد: أقدر تخوف الزملاء على اقرار المداولتين لكن أؤكد ان القانون تمت دراسته بعناية وأؤكد ان الاضافات لاعضاء المجلس اخذت بعين الاعتبار فأتمنى اقراره لما له من الأهمية.

● خالد الشطي: أضم صوتي الى صوت الاخ الرومي فالمسألة غاية في الأهمية والاستعجال ليس في محله، المفترض ان نعطي دورا للجهات الاخرى والرأي العام والاستماع اليهم والى آرائهم، أقترح ان يأخذ المدة القانونية في المداولتين. وتم اخذ رأي المجلس في اجراء المداولة الثانية،

39 من 45 موافقة على التصويت.

وجرى التصويت نداء بالاسم على المداولة الثانية فكانت النتيجة كالتالي: الحضور 45، موافقة 43، عدم موافقة 2.

ووافق المجلس على المداولة الثانية ويحال الى الحكومة.

● وزير التجارة: أشكر اللجنة المالية ومكتبها الفني على جهودهم وأشكر المالية في مجلس الوزراء، وتودع الوزارة عصر الروبية وتدخل العصر الالكتروني، وسنوعدكم بتعديل كل القوانين القديمة لتحقيق رؤية صاحب السمو في تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري.

● صالح عاشور: نشكر الوزارة على جهودها ونتمنى ان ترى باقي القوانين النور.

● جمعان الحربش: القانون جيد وجهدك مقدر، ولكن بع العقارات الوهمية وهذه مسؤولية كبيرة عليك، وفي الدول الاخرى يفترض ان يكون هناك ملحقون تجاريون لحماية المواطنين.

● د.عبدالله الكندري: نشكر اللجنة والوزير، ونطالبهم بمزيد من التشريعات الحديثة لان الأمر سيصب في مؤشرات الكويت ونطالب اللجنة المالية بالانتهاء من القوانين التي تصب في المصلحة الاقتصادية وعلى رأسها قانون غرفة التجارة والصناعة حتى نستكمل المنظومة التجارية الصحيحة.

● وزير التجارة: بالنسبة للمعارض العقارية فاصدرنا لائحة تنظيم المعارض العقارية وشكلنا لجنة ادخلنا فيها وزارة الخارجية ولا يوضع اي معرض الا ان يكون صاحب العقار موجودا لان هذا الموضوع يتعلق بأكثر من وزارة فشملت اللجنة ممثلين من اكثر من وزارة.

● خليل عبدالله: الرئيس نريد التصويت على الخطاب الأميري.

● عيسى الكندري: ترفع الجلسة ربع ساعة للصلاة.

● مرزوق الغانم: تستأنف الجلسة.

انوه ان قانون السجل التجاري لم ينته مداولتين والمادة 104 «الا اذا حصل على اغلبية الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس».

الخطاب الأميري

● خليل أبل: اقترح التصويت على التقرير من دون مناقشة.

● أحمد الفضل: لا هناك ملاحظات واود التعليق.

● مرزوق الغانم: اذا سكرت النقاش سنبدأ في برنامج عمل الحكومة وهذا سيأخذ وقتا.

● صلاح خورشيد: ندخل في برنامج عمل الحكومة والجلسة القادمة نرد على البرنامج.

● جمعان الحربش: أؤيد اقتراح د.خليل لنبدأ في برنامج الحكومة.

● أحمد الفضل: هناك ملاحظات على ما كتب في التقرير وبالامكان تقديم بند البرنامج.

● مرزوق الغانم: الجلسة القادمة نبدأ في برنامج عمل الحكومة ونصوت على الخطاب الاميري.

ووافق المجلس على تقرير لجنة اعداد الخطاب الاميري تمهيدا لرفعه الى صاحب السمو.

● أحمد الفضل: كنت عضوا في لجنة الخطاب الاميري الدور السابق، ووضعنا طريقة معينة لعمل احصاء لجمع ردود النواب وحولناه من عملية رأي الى عملية رقمية تحصي اكبر المواضيع اهتماما، التقرير اتى على خمسة محاور منها التحديات الخارجية وتطوير النظام الاقتصادي وتصويب العمل البرلماني والازمة الخليجية.

المحور الاول اكد على ماهية الاخطار الخارجية وانما الاخطار الداخلية اختزلها فقط في الفتنة الطائفية، ومن اهم تلك الامور ثقة المواطن ببلده وفي نظامه الحاكم، ونشهد في هذه الايام في ادنى الترتيب في كل جداول المؤشرات وآخرها، جمعية الشفافية لا تعلم مصادر معلوماتها من اين ولا نعلم هل هناك اشخاص من ذوي الخبرة الذين زودوهم بالمعلومات وما ندري اي اوزان اخذت في الاعتبار، هل حرية التملك هي ذاتها ومقياسها اي امر آخر؟ هل نقارن الشيء المتماثل ام شيئين ليس لهما علاقة ببعضهما البعض؟

وكل تقرير يخرج من الشفافية يضعنا في الترتيب الاخير والحكومة مستاءة وتنتقد ولكن لا تتخذ اجراءات، نعم هناك فساد، لكن فسادي يرقى لأن اتذيل الترتيب ولا اعفي جمعية الشفافية في هدف التشكيك المستمر في النظام وفي مؤسسات الدولة.

● خليل عبدالله: شكرا للنائب احمد الفضل، وما قمنا به في الدور السابق هو نفس الاسلوب الذي قمنا به في هذا الدور.

● احمد الفضل: المحور الخاص عن حرية الرأي وسوء استخدام التواصل الاجتماعي، ففي فرنسا اصدر الرئيس قرارا بالافصاح عن هوية كل من يستخدم وسائل التواصل الاجتماعي، اي شخص يستخدم هذه الوسائل يبين من هو حتى يكون مسؤولا عما يقول، الشائعات تنتشر بسرعة، يجب ان يوضع قانون صارم لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي كلهم.

الخطر جاثم على جميع الدول، واقترح ان نعكف على قانون ينظم هذا العمل، اتمنى ان يتبنى هذا الموضوع مجموعة من النواب.

● عبدالكريم الكندري: استوقفتني فقرة في الصفحة 7 ان المجلس يتيح تطوير عمل اللجان ويخضع السلوك البرلماني لقواعد المسؤولية والحوكمة.

هذه الجلسة اتمنى ألا يكون المقصود بها محاولة تنقيح الدستور لتقييد الادوات الرقابية وخصوصا اداة الاستجواب، لأننا سمعنا باقتراحات بإنشاء لجنة اولوية تسمى فرص الاستجواب، وهذا حرمان النائب من اهم

صلاح خورشيد وصفاء الهاشم

رياض العدساني

مبارك الحجرف وعبدالله فهاد ود.حمود الخضير وأسامة الشاهين

د.عبدالكريم الكندري

سعد الخنفور وسعود الشويعر وخالد الشطي

د.خليل عبدالله

عمر الطبطبائي يشيد بقرار وزارة التجارة وضع سقف لأسعار استقدام العمالة المنزلية

أثنى النائب عمر الطبطبائي على قرار وزارة التجارة بشأن تحديد سقف أعلى للعمالة المنزلية، وإتاحة حرية الاستقدام المباشر عن طريق وزارة الداخلية.

وقال الطبطبائي، في تصريح بالمركز الاعلامي في مجلس الأمة، «لقد حددت ثلاث وزارات مسؤولة عن موضوع استقدام العمالة وهي الخارجية، والداخلية، والشؤون».

وأشاد في هذا الصدد بتعاون وزارة الشؤون خاصة بعد حلها الاتحاد بسبب مخالفاته ثم جلسنا مع مسؤولين في شركة الدرة ووزارتي الداخلية والخارجية حيث تم تشكيل لجنة ثلاثية تم فيها الاتفاق على نقاط عدة لإنجاح الشركة.

واعتبر الطبطبائي ان اسعار العمالة المنزلية مبالغ فيها بدرجة كبيرة بحيث وصلت الى ما يقارب 1500 دينار، مشيرا الى ان هناك مافيا لمكاتب الخدم، بفضل رب العالمين، حققنا انتصارا عليها.

وبين ان من يرغب في جلب العمالة لديه طريقان إما عن طريق تقديم المعاملة لأي مكتب خدم ويجلبها له بما يقارب 300 دينار او يراجع قسم استقدام العمالة المنزلية في وزارة الداخلية وتتعاقد معه بشكل مباشر بالسعر الذي يتفق عليه.

وقال الطبطبائي اننا نعمل مع وزارة الداخلية لتوفير قسم للمواطن لاستقدام العمالة فيه، بالاضافة الى وجود نية لفتح خطوط جديدة مع بعض الدول لاستقدام عمالتهم.

وأكد الطبطبائي ان ما حصل انجاز لنواب مجلس الامة في تخفيف الضغط على كاهل المواطن الكويتي في مسألة العمالة، مطالبا وزارتي الخارجية والداخلية بالمضي قدما في هذه المواضيع المهمة.

عمر الطبطبائي